الهوية المهنية للمرأة العاملة الجزائرية في ظل متطلبات الأمن الإنساني

د. **بن قفة سعاد/ جامعة ورقلة**

أ. مسعودي كلثوم/جامعة ورقلة

الملخص

يتناول موضوع هذه المداخلة مطارحة إشكال مفاده أي هوية مهنية للمرأة العاملة الجزائرية ومدى استجابتها لمتطلبات الأمن الإنساني، وللإجابة عن هذه التساؤلات المطروحة تم تناول جانبين رئيسيين تمثلت إحداهما في دراسة الهوية المهنية للمرأة في ضوء النصوص التنظيمية والتشريعية المنظمة لعمل المرأة في الجزائر، وهذا بالتأكيد سيتم من خلال إجراء قراءة لقانون العمل،أما الجانب الثاني فقد تمثل في دراسة الهوية المهنية للمرأة العاملة من منظور اجتماعي ومدى استجابتها لمتطلبات الأمن الإنساني .

ملخص الدراسة:

مقدمة.

من بين الظواهر الاجتماعية الحديثة، ظاهرة عمل المرأة خارج البيت، كون أن عملها المضاعف كان وليدا لوجودها، فالحديث في هذه المسألة هو مقننة عملها، الذي تمخض عنه العديد من الافرزات سواء السلبية أو الايجابية على مختلف مجالات ومسارات حياة المرأة.

ولاشك في ذلك أن الخصائص والسمات المميزة للفرد هي نتاج تراكم جملة من العوامل منها ما هو مكتسب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ومنها ما هو نتيجة خبرات اجتماعية، وهذا ما يمكن أن يساهم في تكوين الهوية الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تشكل بعدا من أبعاد الهوية المهنية، التي تتحكم فيها بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر بيئة العمل ناهيك عن التشريعات والنصوص المنظمة لذلك.

بناء على ما سبق، سيتم من خلال محاور هذه المداخلة الكشف عن الهوية المهنية للمرأة العاملة الجزائرية، ومدى استجابة هذا الشكل من الهوية لمتطلبات الأمن الإنساني.

أولا- مفهوم الهوية المهنية.

1- تعريف الهوية:

1-1-الهوية لغة:

الهوية في اللغة مشتقة من الضمير هو . أما مصطلح الهو هو المركب من تكرار هو فقد تمّ وضعه كاسم معرّف ب أل ومعناه ((الإتحاد بالذات)). ويشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء هو هو ، أي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته وتمييزه عن غيره ، فهو وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري ، ومحتوى لهذا الضمير في نفس الآن ، بما يشمله من قيم وعادات ومقومات تكيّف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها".(1)

1-2التتعريف الاجتماعي للهوية:

الهوية هي محصلة لمجموعة من العلاقات والدلالات التي يضع فيها الفرد لنفسه نطاقا يشكل في إطاره هويته، بحيث تتوفر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته داخل الوسط الاجتماعي الثقافي الذي يعيش فيه، باعتباره نظاما مرجعيا على مستوى السلوك".(2)

أما علم الاجتماع فيعرفها تحت مسمى الهوية الجمعية وهي تدلّ على ميزات مشتركة أساسية لمجموعة من الناس، تميّزهم عن غيرهم من المجموعات. أفرادها يتشابهون بميزات أساسية كوّنتهم كمجموعة، ويختلفون في عناصر أخرى لا تؤثر على كونهم مجموعة.(3).

ميز الباحثون الاجتماعيون في دراستهم لظاهرة الهوية بين "الهوية الذاتية" و"الهوية الاجتماعية" أو "المُسْنَدَة":

ويقصد بالهوية "الذاتية" ما يحمله الفرد من تصور عن ذاته، أي كيف يرى نفسه، وكيف يعرّفها. وهي هوية غير مستقرة، وإنما تتغير وتتطور عبر مراحل مختلفة من النمو المعرفي المتأثرة بعاملين: عامل النضج الذاتي، وعامل البيئة الاجتماعية. وتتولد من خلال هذه التراكمات ما يسمّى: "الشخصية"، وهي عنصر من عناصر الهوية تتيح للفرد أن يتموقع في الإطار الاجتماعي. والشخصية تمثل جوهر الهوية التي تنشأ على أساسها مختلف الأبعاد الذاتية للفرد: كالثقة بالنفس والصورة الذاتية، على سبيل المثال.

ويمثل تطوير هوية محددة لفرد ما عملية ذاتية داخلية تسمح له بنحت مكان خاص في العالم. فالهوية الذاتية هي تلك التي يتخذها الفرد لنفسه ويسعى لبنائها، منذ مرحلة الطفولة وحتى مرحلة الكهولة. وتتأثر هذه العملية بالسياق الاجتماعي.

وأما "الهوية الاجتماعية" أو "الهوية المسندة" فهي الهوية التي يبنيها الآخرون للفرد، من خلال ما يضفون على شخصيته من خصائص وسمات وملاحظات.

فبمرور الزمن، يكتسب الفرد مكانة ودورا في الفضاء الاجتماعي. ومن خلال التواصل مع محيطه تتولد لدى الآخرين انطباعاتٌ عن الفرد وشخصيته، تتحول محصلتها تدريجيا إلى تكوين "هوية اجتماعية" ناتجة عن علاقات التأثر والتأثير وعن جملة التعريفات الاجتماعية التي يلصقها الآخرون بالفرد. وبما أن انطباع الآخرين عن فرد ما قد يختلف من شخص لآخر ومن جماعة لأخرى، فيمكن الحديث عن وجود "هويات اجتماعية متعددة لنفس الفرد". وبعض هذه الهويات لا تعبّر بالضرورة عن عنصر قار ومميز لدى الفرد، بل يحصل في بعض الأحيان أن تسند للفرد هويات وأوصاف قد لا تنطبق عليه جزئيا أو كليا، وذلك بهدف تشويه صورته لدى الآخرين.

إذن، يمثل المحيط الاجتماعي والأحداث الاجتماعية التي يعيشها الفرد عاملا هاما في بناء هويته الذاتية وهويته الاجتماعية. ويبين "الرسم 1" العلاقة بين هذين الجانبين من هوية الفرد، وأن طبيعة التغييرات التي تحصل على هوية الفرد ودرجة أهميتها تختلف من شخص لآخر، ومن سياق اجتماعي لآخر.(4)

2- الهوية:(مبادؤها- مكوناتها –أنواعها):

2-1مبادئ الهوية:

-المواطنة بوصفها معيارا ً أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر القانوني والسياسي، الذي يستند إلى قانون جوهريا ً لتحقيق المساواة

.أن تعبر الهوية عن الواقع، أي أن تكون انعكاسا ً لتصور فئة ما دون غيرها

2-2 مكونات الهوية:

.موقع جغرافي

.ذاكرة تاريخية وطنية مشتركة

ثقافة شعبية موحدة

.حقوق وواجبات مشتركة

.اقتصاد مشترك •(5)

2-3- أنواع الهوية:

من أنواع الهويات المعتمدة:

- الهوية الجنسية: ذكر/أنثى، رجل/امرأة
- الهوية العمرية: طفل/مراهق/كهل/شيخ
- الطبقة الاقتصادية والاجتماعية: فقيرة/متوسطة/ثرية
- القدرات والإعاقات: سليم البنية/معاق...
- الهوية الثقافية: عربي/فارسي/تركي...
- الهوية الإثنية: مغربي من أصل أمازيغي/كندي من أصل تونسي...
- الهوية العرقية: أسود/أبيض/آسياوي...
- المنطقة: نجد/الشام/الصعيد/الريف/الصحراء/...(6)

3-لمحة تاريخية عن مفهوم الهوية:

إن فانتشار كلمة الهوية وتوسع استخدامها في علوم الاجتماع بالولايات المتحدة كان في الستينات. ثم إن هذا الاستعمال كثر وتوسع وانتشر بسرعة كبيرة حتى صار من المستحيل -كما قال ب .كليزون- أن نحدد المعنى الدقيق لكل استخدام خاص لمفهوم الهوية. ثم إن الوضع السياسي بأمريكا ساهم بدوره في ترسيخ اصطلاح الهوية، وفرضه على لغة الإعلام كما على التحليل الاجتماعي والسياسي. ذلك أنه في نهاية الستينات برزت الأقلية الأمريكية من أصل إفريقي، خصوصاً بظهور منظمة "الفهود السود "سنة 1966. ثم حذت أقليات أخرى حذو حركة السود مطالبة بالاعتراف بخصوصيتها .وهذه الظرفية أنتجت "صحوة هوية حقيقية" في سنوات السبعينات. وكما لاحظ ذلك عالم الاجتماع الأمريكي روجر برورباكر، فإن "تجربة الأمريكيين من أصل إفريقي مع قضية "الإثنية" باعتبارها تصنيفاً يفرض نفسه، وفي الوقت نفسه باعتبارها تحديداً ذاتياً للهوية... هذه التجربة كانت حاسمة ليس فقط لنفسها وفي داخل حدودها الخاصة، بل أيضاً في تقديمها لنموذج الاحتجاج على أساس من الهوية، وهو النموذج الذي استفادت منه جميع أنواع الهويات، بدءاً من تلك التي تتعلق بالجنس أو بالاختيار الجنسي، وانتهاء بتلك التي تتأسس على "الانتماء الإثني أو العرق."وقد انعكس هذا في حقل العلوم الاجتماعية على مستوى الهيكلة بتأسيس أقسام متنوعة بالجامعة الأمريكية مثل الدراسات الأفرو-أمريكية (ويسمى هذا القسم بـ"الدراسات السوداء")،

والدراسات النسوية، والدراسات الخاصة بطائفة الشاذين جنسياً، والدراسات عن المكسيكيين المستقرين بالولايات المتحدة(، والدراسات اليهودية. وتبدو هوية الأقلية بالنسبة لهذه الحقول الدراسية معطى أوليًّا. كذلك قام مفكرو ما بعد الاستعمار من جانبهم، كإدوارد سعيد وكاياتري سبيفاك، بمساءلة الهويات الهجينة والمختلطة التي صنعها التاريخ الاستعماري.

إن عاطفة الانتماء إلى هوية ما لم تضعف في الثمانينات والتسعينات. ويذكر تود جيتلان إحصاءات جدّ معبرة: فبين سنتي 1980 و 1990 ارتفع عدد الأمريكيين الذين يصرحون رسمياً بأن أصولهم تعود إلى الهنود الحمر بنسبة 255%، كما تضاعف عدد الذين صرحوا بأنهم أكاديون عشرين مرة في الفترة ذاتها! ومن الصعب أن نميز السبب في هذا التجوال الدائم بين حركة مطالب الهوية واحتجاجاتها وتحليلات وسائل الإعلام ودراسات العلوم الإنسانية: إن الخطاب الأكاديمي والإعلامي يعكس بلا شك وضعية يساهم هو نفسه في صنعها .وعلى كل حال، فقد أصبح من غير الممكن تجاوز مفهوم الهوية، لا في الأبحاث حول الهجرة، والمسألة القومية، والدين، ودراسات النوع، ولا في الأبحاث حول الإثنية.

وبالرغم من أن المصطلح نشأ ضمن العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة وانتشر بها، فإن الأمر نفسه ينطبق على أوروبا التي أصبحت فيها الهوية مفهوماً رئيساً. وبالطبع يعتبر تميز التاريخ الأمريكي –خصوصاً في مسألة أهمية الأقليات التي نشأت عن موجات متعددة من الهجرة– عاملاً حاسماً في انتشار المفهوم. لكن من المؤكد أنه توجد أيضاً أسباب سياسية صرفة كانت لها آثار هامة على العلوم الاجتماعية، فكما يقول ر. بروباكر: "كان انتشار مطالبات الهوية أمراً سهلاً بسبب الضعف النسبي المؤسسي لأحزاب اليسار بالولايات المتحدة، والذي تزامن بدوره مع ضعف التحليل الاجتماعي والسياسي القائم على اصطلاح الطبقية. ورغم أنه يمكننا جداً أن ننظر إلى الطبقة الاجتماعية نفسها باعتبارها هوية، تبقى حقيقة أن ضعف سياسة الطبقية بالولايات المتحدة)مقارنة بأوروبا الغربية) أمر شكّل تربة جد خصبة وحقلاً حراً لتطور الاحتجاجات المؤسسة على الهوية."

هذه الفكرة جذابة وتفسر لماذا بدا مفهوم الهوية فائق الأهمية بالولايات المتحدة أولاً قبل أن يصير كذلك بأوروبا لاحقاً. إذن يمكن أن نفترض –بحق –وجود علاقة بين تقوّي خطاب الهوية في العلوم الاجتماعية بأوروبا وبين تراجع رؤية أكثر ماركسية للشأن الاجتماعي وإذا كان التحليل بمصطلحات الطبقية لا يزال قائماً ومستمراً، فإنه الآن مجرد معطى واحد من جملة معطيات أخرى، ومكون ضمن مكونات الهوية. وعلى المستوى السياسي ساهم سقوط الشيوعية في تسارع تراجع هذا التحليل، وهو السقوط الذي تصاعدت على إثره الوطنيات الأوروبية.(7)

3– تعريف الهوية المهنية:

الهوية هي نتاج التنشئة والتربية. والهوية المهنية هي بعد من أبعاد هوية الشخص النفسية والاجتماعية، ولكنها في نفس الوقت محددة لأنماط من تفاعلات هذا الشخص في المجالات الاجتماعية التي يتواجد فيها وينشط داخلها كراشد مسؤول(8)

الهوية المهنية، من جهة أخرى، تعتبر بعدا من أبعاد الهوية النفسية والاجتماعية للفرد تتعلق بنشاطه المهني والاجتماعي والاقتصادي.(9)

ثانيا– لمحة عن الثقافة العربية:

إن الثقافة العربية تعاني، منذ ما يقرب من قرنين ، وضعا متوترا نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية ، بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية التي هي نتيجة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة ، تطور لم تعشه الثقافة العربية ، . بل بقيت بمعزل عنه تجتر وضعا قديما توقف عن النمو منذ قرون

ومن هنا تلك الثنائية التي تطبع الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية، ثنائية التقليدي والعصري . وهي ثنائية تكرس الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية بمستوياتها الثلاثة : الفردي والجمعوي والوطني القومي: أحد طرفي هذه الثنائية يعكس الهوية الثقافية على صورة " جمود على التقليد " ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصي على الاختراق وتقاوم التجديد . والآخر يجسم الاختراق الثقافي وقد اكتسح الساحة اكتساحا ليتحول إلى ثقافة الاختراق ، أعني الثقافة المبشرة به المكرسة له

في هذا الإطار إذن يجب أن نضع خصوصية العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية عندما يتعلق الأمر بالوطن العربي . فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام ، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية القومية ، ليس الآن فقط بل وعلى مدى الأجيال الصاعدة والقادمة . ذلك أن الوسائل السمعية البصرية ، المرئية واللامرئية التي تحمل هذا الاختراق وتكرسه ، إنما تملكها وتستفيد منها فئة معينة هي النخبة العصرية وحواشيها ، فهي التي تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية ، بحكم التعليم " العصري" الذي تتلقاه . أما " عموم الشعب " وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو في شبه عزلة ، يجتر الجمود على التقليد "، والنتيجة استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاظمة للثنائية نفسها ، " بصورة أو بأخرى ثقافة ثنائية التقليدي والعصري ، ثنائية الأصالة والمعاصرة ، في الثقافة والفكر والسلوك.(10)

ترتكز الهوية المميزة للثقافة العربية المعاصرة على دعامتين الأصالة والمعاصرة: العروبة الأصيلة والتحضر بحضارة العصر، فالإنسان العربي كائن خلقي أراد الله أن يتميز ليحمل إلى الدنيا أمانة، إن هذا الإنسان مكلف

بأن يحقق في سلوكه قيما أخلاقية محددة أمليت عليه. وفي هذا التكليف تكمن المسؤولية الأخلاقية فكل فرد مسؤول عما يفعله.(11)

ثالثا- تعريف الأمن الإنساني وأبعاده:

1-تعريف الأمن الانساني:

تتقارب معاني الأمن في كل من المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، حيث تلتقي جميعها على أن الأمن هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة. فالأمن في المعنى اللغوي ضد الخوف، والآمن: المستجير ليأمن على نفسه. والأمانة: ضد الخيانة، وآمن به: صدقه. والإيمان: الثقة وقبول الشريعة. والأمين: القوي، وصفة لله تعالى. أما المعنى الاصطلاحي فيكمن في «الإجراءات الأمنية» التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها

الحيوية في الداخل والخارج. (12)

عرفت لجنة الأمن الإنساني بأنه " حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقي من حقوق وحريات الإنسان" (13)

أجمعت التعريفات المقدمة بأن الأمن الإنساني هو جملة من الإجراءات التي تهدف الى تحقيق أمن الفرد من مختلف التهديدات سواء الطبيعية أو المجتمعية وعلى مختلف الأصعدة. أما الأمن الإنساني في هذا المقال فيعني جملة الإجراءات المتخذة بهدف تمكين الفرد من تحقيق أمنه الثقافي والإجتماعي والإقتصادي.

2 -لمحة تاريخية عن مفهوم الأمن الإنساني:

إنضم الفرد الى الجماعة ثم الدولة لزيادة نصيبه من الأمن مقابل التنازل عن جزء من حريته، وذلك حتى يكفل له الأمن بواسطة هذا الكيان، الذي تم إنشاؤه بموجب العقد الإجتماعي التخيلي فيما بين الأفراد لتكوين الجماعات ثم لإنشاء الدول، إلا أن هذه الآخيرة قد تحولت في حالات عدة الى مصدر رئيسي لتهديد الأفراد أنفسهم، وهو ما تظهره العديد من ممارسات النظم في دول مختلفة، بدعوى الحفاظ على ذلك الكيان، سواء من خلال إستخدام القمع ضد مواطني الدولة أو بإهمال شؤونهم وعدم تلبية إحتياجاتهم، وإستحواذ فئة صغيرة على مزايا كانت يجب أن تتوزع على جميع الأفراد.(14)

إذن فالحاجة الى الأمن قد وجدت مع وجود الإنسان، إلا أنه كمفهوم ظهر في سياق البحث عن السلام في الثمانينات مرادفا لمفهوم الأمن القومي، الذي ساد خلال الحرب الباردة.(15) . إلا أنه يمكن إرجاع مفهوم الأمن الإنساني الى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1840، وتجسد المفهوم فيما بعد تأسيس الأمم المتحدة في إطار المبادئ العامة للمنظمة، وتلك التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإتفاقيات جنيف، وتجسد المفهوم أيضا في ظل الحركة الدولية لعمال المناجم، أو المحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة الأفراد على إنتهاكهم لقواعد الإنسانية ضد غيرهم من البشر.(16)

غير أن مفهوم الأمن الإنساني د ظهر بشكل أكثر تفصيل في دراسة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بعنوان:"عولمة ذات وجه إنساني" حيث حدد سبعة عناصر تشكل المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة وهي: عدم الاستقرار المالي، وغياب الأمن الوظيفي، وغياب الأمن الصحي، وغياب الأمن الثقافي، وغياب الأمن الشخصي، وغياب الأمن البيئي، وغياب الأمن السياسي والمجتمعي.(17)

3- أبعاد الأمن الإنساني:

حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية سبعة أبعاد حركية متكاملة للأمن الإنساني تمثلت في الأمن البيئي الذي يقصد به خلق السياسات التي تدرج في منطقها ضرورة حماية البيئة من التلوث. والأمن الصحي بمعنى تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض كما توفر له أيضا الحق في التداوي و في الاستشفاء.أما الأمن الغذائي فيقصد به توفير الغذاء الصحي الكافي و باستمرار بشكل يحقق نمو سليم للجسم إضافة الى توافر الجهود الدولية لمنع وقوع المجاعة و سوء التغذية.وكذلك الأمن الفردي الذي يعني تمكين الفرد من تكوين عائلة وتحقيق الطموح الأمن الثقافي والذي في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص و العدالة في التوزيع.في حين أن يقتضي التمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء باسم أمن الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي. أما الأمن المجتمعي فيعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية/ الدينية اللغوية/ العرقية) و ضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل . أما الأمن السياسي الذي يعني تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسة. (18)

ثالثا-الهوية المهنية للمرأة العاملة في قانون العمل الجزائري:

أكد وزير العمل والتشغيل والضمان أن الجزائر هي في طليعة الدول التي أقرت قانون عمل عادل ح"للمرأة

حيث أنه يمنع كل شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس و يضمن تكافؤ الفرص للجميع دون أي تمييز. وبنفس المناسبة ركز الوزير على ضرورة تشجيع مشاركة المرأة في مجال الاستثمار بهدف تجسيد اشراكها في انشاء الثروات مبرزا في الوقت ذاته مكانة المرأة في مخطط ترقية التشغيل و محاربة البطالة الذي يعتمد على تنمية الاستثمار المنشئ لمناصب الشغل. كما ذكر أيضا بدور الجمعيات النسائية كشبكة اجتماعية تعمل على توجيه ومساعدة المرأة في مجال المقاولة علاوة على دورها في النشاط النقابي. و تميز الحفل بتكريم عدد من النساء اللائي تقلدن مناصب في مختلف الأسلاك الادارية والسياسية تقديرا .وعرفانا لجهودهن ومساهمتهن في تنمية وخدمة الوطن.(19)

رابعا–الهوية المهنية للمرأة العاملة في ظل متطلبات الأمن الاقتصادي:

يعرف الأستاذ "عبد الله العلي" الأمن الإقتصادي بأنه:" يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على إحتياجاته الأساسية، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة إقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الإقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق الأمان الإقتصادي للناس، الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي الذي يوفره الأمن الإقتصادي".(20)

يتحقق الأمن الإقتصادي من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتوفير فرص العمل وضمان المساواة في الوصول الى الوظائف، الى جانب إيجاد نظم وشبكات فعالة للضمان الاقتصادي والتكافل الإجتماعي، بالإضافة الى تنمية مهارات قوة العمل بالتدريب والتأهيل المستمر حتى تستطيع مواكبة التطورات الإقتصادية.(21)

"ذات يوم سئل فرويد عن ماذا يمكن للإنسان العادي أن يفعله بشكل جيد في حياته. وكان الذي طرح السؤال ينتظر من فرويد جوابا معقدا وعميقا، لكن فرويد أجاب ببساطة: "أن يحب وأن يشتغل" (22)
يبدو أن هذه الصيغة ليست من البساطة كما يريد منا إريكسون أن نظن، فهي تعني شيئا عميقا يستدعي التفكير، لأن فرويد عند ما قال بالحب والعمل، فإنه كان يعني دعوة الفرد إلى إنتاجية يوفرها نشاط العمل، لا تبتلع الفرد لدرجة حرمانه من حقه أو قدرته في أن يحب وفي أن يكون مخلوقا محبوبا.
إننا هنا بإزاء الاستيلاب الذي يمكن أن يمارسه الشغل على الفرد، خاصة في ظل أوضاع لا إنسانية وغير ملائمة لتحقيق الذات، بل على العكس تعمل على سحق الذات وقهر الفرد وسلبه كل متعة في الوجود، وبين التحرر الذي يتخذ له أشكالا تتراوح بين الخلق والإبداع الفنيين والمتعة الإنسانية التي توفرها الراحة والرياضة والأسفار وتذوق

الفنون، والحب الذي يعطي للإنسان معنى في حياته عوض تشييئه وتشيئ شريكه في هذا الحب الذي كثيرا ما ينقلب إلى روتين قهري فاقد لكل معنى ولكل بعد. (23)

من المعروف أن الاستيلاب الاقتصادي والنفسي انطلاقا من واقعة الشغل، حلله فلاسفة واقتصاديون واجتماعيون في القرن 19 كإنجلز وماركس خاصة، وفي القرن 20 من طرف ماركيوز، باعتباره إفرازا للنظام الصناعي الرأسمالي المتوحش الذي يذهب إلى إلغاء كل إنسانية للإنسان العامل في مقابل الربح السريع والثراء لصالح الرأسمالي. إلا أن فلهلم رايخ هو الذي وقف مفصلا في تحليل العلاقة بين الاقتصاد المادي والاقتصاد الليبيدي، ودعا بذلك إلى ثورة جنسية محررة للفرد من أغلال الاقتصاد المادي للمجتمع الرأسمالي، وجمع بذلك بين الماركسية والتحليل النفسي باعتبارهما مقاربتين ثوريتين لتحرير الإنسان من الفقر الاقتصادي والبؤس العاطفي. (24)

ولا شك أن البؤسين الاقتصادي والعاطفي عندما يجتمعان على الفرد، فإنهما لا يصيبانه بالتوتر فقط، بل يؤديان إلى انحلال أناه وبالتالي هويته. وبالفعل وكما يرى إريكسون، فإن عدم القدرة على التموضع داخل هوية مهنية هو ما يخلق الاضطراب لعدد كبير من الشباب، الشيء الذي يؤدي إلى هوية سلبية أو إلى انحلال الهوية. (25)

يعتبر إريكسون أن الانحلال dissolution الذي يعانيه الفرد عند ممارسة عمله يؤدي إلى خلط خطير في الهوية، ذلك أن "خلطا خطيرا للهوية يرافق بصفة منتظمة اختلال منظومة المعنى في العمل المهني، سواء في شكل عدم القدرة على التركيز على المهام الإلزامية أو المهام التي يتم اقتراحها أو في شكل شاغل مدمر مصحوب بنشاط أحادي"(26)

في إطار العناصر الاجتماعية لهذا الخلط في الهوية، يذكر إريكسون كيف أن شللا عاما في العمل يكون نتيجة منطقية لشعور عميق بعدم الكفاية في مجموع الوسائل. هذا الشعور قد لا يعكس في أغلب الأحيان غيابا حقيقيا للإمكانيات بقدر ما يعمل على تمرير إلزامات لا صلة لها بالواقع(27)

نعت سانسوليو لعالم العمل بأنه عالم تراجيدي مادام الإنسان يفقد فيه هويته وينحدر إلى المرض والاضطراب، ليس لأن عالم العمل عالم للإنتاج الاقتصادي والتقني، بل عالم للتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد يحضر فيه التواصل وينعدم، كما تلعب فيه التراتبية الإدارية والمالية أدوارا لها تأثيراتها، علاوة على التوحدات وما يحكمهما من تدخلات للافراد مما ينعكس على أنساق شخصياتهم: "إذا كان عالم العمل مأساويا، فلإننا نفقد فيه بالفعل جزءا من هويتنا لأننا نقع تحت السيطرة داخله بأشكال مختلفة. لا تكافؤ وسائل المبادلات والتفاهم، ولا تكافؤ الأرباح والموارد الحاضرة، والمستقبلية، يظهر على أن الناس ليست لهم نفس الوسائل لعيش الاختلافات والتوحدات (...) وبهذا المعنى يمكن لعالم العلاقات داخل العمل أن يكون مجالا للتكون الفارقي للهويات الفردية، لأنه يوزع على مختلف أعضائه وسائل غير متكافئة للصراع، وحقولا متمايزة للمواجهة قصد قياس الانتصارات والإخفاقات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض إليها كل واحد منهم.ليس من البساطة إذن بحث الهوية المهنية، لأنها تفترض سياقا اجتماعيا ينبغي إخضاعه للتحليل، بل تتطلب نموذجا للتفكير في البنية الداخلية للعلاقات البين–شخصية ولآثارها على مستوى التوحدات والاختيارات الخاصة بالأفراد. سانسوليو قاده تفكيره في الهوية المهنية داخل منظومة العمل إلى

البحث في العلاقة بين السلطة والصراع والاعتراف بالذات، وإلى استعارة الخطة الهيجيلية في الاعتراف بالذات كما تمت صياغتها في مؤلف هيجل الأساسي: فينومينولوجيا الروح وخاصة الجزء المتعلق بجدل العبد والسيد(28)

بما أن الأمن الاقتصادي تتمثل أحد جوانبه في تحسين المستوى المعيشي، في هذا الصدد إن خروج المرأة الجزائرية الى العمل في بداية الأمر كان بدافع الحاجة المادية، غير أن التحولات الاجتماعية وما فرضته من قيم جديدة، أفرزت عاملا أخر دفع بالمرأة الى العمل خارج البيت تمثل ذلك في تحقيق الذات.

وبتعدد العوامل الدافعة لظاهرة خروج المرأة للعمل تمخض عنه تطور في عدد النساء العاملات، فعلى سبيل المثال قدر عدد النساء العاملات سنة 15.642.000.2004

من مجموع سكان قدر ب 32.2 مليون نسمة، وفي سنة 2005 بلغت النسبة أزيد من 18 بالمئة يعملن بالوظيف العمومي. وأن نسبة 56 بالمئة من النساء العاملات تقل أعمارهن عن 40 سنة، كما أن نسبة العاملات ذات مستوى جامعي أكبر من نسبة الرجال. وهذا الواقع أدى الى وضع استراتيجية على مدار عشر سنوات تضمن تحقيق مزيد من المساواة الفعلية بين النساء والرجال في العمل.(29)

من جهة أخر تمثل المرأة العاملة الأغلبية في سلك التعليم بكل أطواره بحيث قدرت نسبة المرأة الموظفة ب42 بالمائة في قطاع التربية الوطنية و 20 بالمائة في قطاع الصحة العمومية و 13 بالمائة في قطاع الداخلية و الجماعات المحلية. و في هذا السياق أبرز الوزير أن الدولة الجزائرية ما فتئت "تولي اهتماما خاصا لترقية دور المرأة الجزائرية بما يمكنها من المساهمة الفعالة و الفعلية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد ."(30)

بالرغم من تعدد العوامل الدافعة لعمل المرأة، ناهيك عن الارتفاع المذهل لعمل المرأة، إلا أن تواجدها في المناصب القيادية في ميدان العمل يعاني نوعا من الضعف، نتيجة النظرة التقليدية للرجل الذي لا يتقبل الى حد ما قيادة المرأة له.كذلك يرجع هذا الى ثقافة المجتمع ككل وثقافة الرجل العربي الذي لم يقتنع بعد ولم يستوعب أن تقسيم العمل داخل البيت قد إنهار بمشاركة المرأة له في وظيفة الإنفاق.

في هذا المجال أكدت السيدة لكحل أن عدد السكان العاملين قدر ب 11.964.000 شخص منهم 27ر2 مليون امرأة أي 19 بالمائة من العدد الإجمالي للسكان العاملين سنة 2013 . و أضافت نفس المسؤولة أن نسبة النشاط الاقتصادي (نسبة المشاركة في القوة العاملة) التي تمثل العلاقة بين السكان العاملين و البطالين و السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق بلغت 2ر43 بالمائة منها 5ر69 بالمائة بالنسبة للرجال و 6ر16 بالمائة

فقط بالنسبة للنساء. و هي نسبة "ضئيلة"مقارنة بالبلدان المتقدمة حيث تقارب فيها هذه النسبة 50 بالمائة. كما شهد سوق العمل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة مكنت من إعادة بعث النشاط النسوي بما أن النسبة زادت بأكثر من الضعف لتبلغ 5ر17 بالمائة سنة 2013 و لكن الوصول إلى مناصب المسؤولية و القرار يبقى "محتشما" بتسجيل نسبة 9 بالمائة فقط. و أ*شارت مديرة السكان و التشغيل لدى الديوان الوطني للإحصائيات السيدة آمال لكحل إلى وجود عوامل تساهم في إعادة بعث سوق التشغيل عموما و النشاط النسوي بشكل خاص منها التمدرس الكبير للبنات و تراجع الأمية و التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي يعرفها البلد.(31)

وتجدر الإشارة إلى أن فئة النساء هي الأكثر تضررا من البطالة لأن نسبتها بلغت 1ر29 بالمائة سنة 2013 في حين أن المعدل الوطني كان يقدر ب8ر9 بالمائة حسب الديوان الوطني للاحصائيات. و أشارت السيدة لكحل إلى أن ذلك يعكس "صعوبة الحصول على منصب عمل بالنسبة للمرأة، بالرغم من عددهن المنخفض جدا ضمن الفئة النشطة و مستواهن الثقافي الأحسن". و أضافت المتحدثة أن امتصاص هذا الطلب الكبير على العمل النسوي الراجع إلى النمو الديمغرافي وتحسن المستوى التعليمي يستدعي نقاشا حول المعادلة بين التكوين الجامعي و عرض الشغل.(32)

من أمثلة ذلك ما صرحت به سيدة الأعمال خديجة بلهادي في مجال المقاولات والبناء بأنه يزال هنالك رجال يرفضون?تواجد النساء إلى جانبهم، سيما في القطاعات الثقيلة مثل البناء أو غيرها، حيث لا تزال هناك نظرة إقصاء ودونية، وهناك العديد من العراقيل الخاصة المتمثلة أساسا في الحصول على الأموال بعد الانتهاء من إنجاز المشاريع، وهذا المشكل يعاني منه كل المقاولون. (33)

من بين مميزات الهوية المهنية للمرأة العاملة، هو قلة تفاعلها مع زملائها في ميدان العمل، وهذا بسبب إنشار بعض الظواهر السلبية من بينها العنف الجنسي، وثقافة المجتمع الجزائري التي تضيق من مجال التفاعل ما بين الجنسين.

بالرغم من اسهامات المرأة العاملة، حيث ذكر التقرير الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء،أن المرأة منتجة في المنطقة الحضارية وكذا في المنطقة الريفية ومجال الزراعة، وتحسب أيضا على تواصل دورها الإنتاجي. فهي تشارك بشكل واسع في تحسين المستوى المعيشي للأسرة والمجتمع وبالتالي في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للوطن. بالرغم من ذلك تبقى مشاركة المرأة في الحياة اليومية قليلة جدا، فعملها يبقى دون قيمة حتى وإن كانت منتجة، وهذا لأسباب متنوعة، منها إقصاء وتجاهل وعدم تثمين كل ما هو أنثوي، مع انعكاسات سلبية حول

توظيف، وتقدم ووضعها في مناصب القرارات، فالنساء هن أولى المستهدفات في حملات تسريح العمال، وتبقى محرومة من تسيير الموارد بصفة عامة لأن السلطة دائما بين يدي الرجل، حسب التقرير.(34)

– تضطر الكثير من المطلقات إلى العمل للتمكن من إعالة الأسرة ، خاصة في ظل محدودية وضآلة النفقات التي تحصل عليها الواحدة منهن من طليقها أب أطفالها، في بلد لا يوجد فيه تناسب طردي بين ارتفاع الأسعار والزيادة في قيمة الأجور، إلا أن حصول الواحدة منهن على فرصة عمل لا يعني نهاية المعاناة ، حيث يأتي التحرش الجنسي في العمل ليزيد من الطين بلة بالنسبة لهده الفئة .

– تعرض ما يزيد عن نصف العاملات المطلقات للتحرش الجنسي من قبل مسؤولها في العمل...لجنة المرأة العاملة التابعة للإتحاد العام للعمال الجزائريين.(35

واعتبر سيدي السعيد أنه وعلى الرغم من الترسانة القانونية الهامة التي أقرها المشرع الجزائري لحماية المرأة إلا أنها –حسبه– تظل غير كافية وبحاجة إلى إضفاء المزيد من الأحكام الردعية. ومن جهتها، اعتبرت المسؤولة عن لجنة النساء النقابيات بالاتحاد السيدة رحمانية سعادة بأن مكافحة العنف والتحرش الجنسي الممارس في حق المرأة يتطلب وضع العديد من الميكانيزمات التي تأتي لدعم النصوص القانونية كإدراج مواضيع في البرامج التربوية تكرس ثقافة احترام المرأة والتعامل معها على أساس صحيح وسوي. وأضافت المتحدثة أن مكافحة هذه الظاهرة هي مسألة تعني الجميع دون استثناء، مؤكدة أن السكوت عن هذه الظاهرة أمر غير مقبول تماما. كما عرجت النقابية أيضا على التحرش الجنسي في الأوساط المهنية الذي اعتبرته مشكلا صامتا تعاني منه نساء كثيرات إضافة إلى الممارسات التمييزية بمختلف أشكالها والأحكام المسبقة التي تبقى–حسبها– المرأة العاملة ضحية لها على الرغم من مؤهلاتها العلمية العالية . ونتيجة لهذا الوضع اعتبرت السيدة سعادة أنه لا يمكن الحديث عن المساواة بين الجنسين طالما تبقى المرأة تعاني من التهميش وإسقاطات التمييز.(36)

الهوية المهنية للمرأة العاملة والأمن الاجتماعي:

يعني الأمن الاجتماعي هو حالة الاطمئنان التي يشعر بها أفراد المجتمع ، الناتجة عن مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، في تفعيل جميع الاستراتيجيات ، والإمكانيات ، والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله . وتسعى إلى حماية دينه ، ونفسه ، وعقله ، وماله ، وعرضه . وتؤكد له الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع ، وتتيح له المشاركة الايجابية المجتمعية.(37)

إن ظاهرة خروج المرأة للعمل قد ساهمت في تشكيل أحد معالم الهوية المهنية للمرأة العاملة وهو تحقيق الذات الى جانب إشباع الحاجات المادية، فتمكنت من خلال ذلك من تحقيق مستوى مقبول من المعيشة.

إلا أن هذا لم يحقق لها الأمن الاجتماعي الى حد ما، وهذا نتيجة لجملة الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة، من بينها قيامها بالعديد من الأدوار وعليها التوفيق بين هذه الأدوار التى تتمثل فى: دورها المهنى ، ودورها فى المنزل كزوجة فعليها التواصل مع زوجها ، ودورها أيضاً كأم وعليها التواصل مع أطفالها ، وذلك بالإضافة الى قيامها بالأعمال المنزلية، ومن ناحية أخرى عليها الاعتناء بنفسها لتتمكن من الاستمرار فى العطاء.(38).

من جهة أخرى أثرت الهوية المهنية للمرأة العاملة سلبا على مستوى أمنها الاجتماعي، ومن أمثلة ذلك انتشار زواج المسيار، الذي لا يشترط نفقة الزوج على زوجته، هذا ما يستوجب القدرة المادية للمرأة، فأصبح بذلك عمل المرأة أحد وأبرز سبل وأسباب زواجها.

كما توصلت دراسة قامت بها الدكتورة بن قفة سعاد أن زواج المسيار، قد مس في غالب الحالات المرأة العاملة، وقد أخذ من شبكة الانترنيت وسيط من وسائطه. إذ يعرف الموقع العربي الإلكتروني لزواج المسيار تواجد عدد معتبر من الجزائريين الباحثين عن زوجات، وكان معظمهم من التجار ورجال الأعمال الذين يكثرون من السفر للبلدان العربية.(39)

من هنا نستطيع القول أن عمل المرأة أصبح محطة من محطات أطماع الرجال، ولنا أن نتصور ونتخيل ما سينجر عن مثل هذا الزواج." مع العلم كذلك أن من أكثر المقبلين على زواج المسيار هم الرجال المقتدرين ماديا.

من جهة أخرى من بين المعالم المميزة للهوية المهنية للمرأة العاملة هو ضيق على مستوى علاقاتها الاجتماعية وتفاعلاتها، وهذا بسبب تعدد أدوارها.

الهوية المهنية للمرأة العاملة والأمن السياسي:

يضمن الأمن السياسي للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان.(40)

إذن فالأمن السياسي يتحقق في كنف مجتمع يفعل ويدفع أفراده للمشاركة السياسية، التي تحمل وجهين لعملة واحدة، هي القيام بالواجبات والمطالبة بالحقوق، والتي تحمل مستوى معين من الوعي الاجتماعي كانعكاس للوجود الاجتماعي .وهذا ما يعمل على ترقية حقوق الإنسان بصفة عامة.

في هذا المجال لا تزال حظوظ المرأة الجزائرية في المشاركة في الحياة السياسية والإدارية والمساهمة في صنع القرار السياسي ضئيلة جدا لا ترقى إلى الكفاءات النسوية التي تزخر بها بلادنا في شتى المجالات، ولا تعكس

واقعيا ما يتغنى به المسؤولون بقدراتها في التسيير والتخطيط، حسبما خلص إليه تقرير رسمي أشار أيضا إلى أنها د.لا تمثل سوى 7.7 بالمائة من مناصب المسؤولية

كما سلط جانب من التقرير الذي أعده المعهد الوطني للصحة العمومية الضوء على وضعية المرأة الجزائرية على الصعيد السياسي التنفيذي والإداري، وتأسّف لحضورها الضئيل في مناصب المسؤولية، وخلص إلى أنها لا تمثل سوى نسب ضئيلة جدا في هيئات صنع القرار في الحكومة والمجالس المنتخبة وحتى في المجتمع المدني، وإلى غياب فرص الوصول إلى المعلومة والاتصال والحوار رغم الكفاءات الموجودة، كما أشار إلى أن المرأة الجزائرية لا تناضل في الأحزاب السياسية، وإن حدث وانضمت إلى أحدها فإنها غالبا ما تعاني التهميش وعدم الاعتراف والاكتراث بالأدوار التي يمكن أن تؤديها داخلها.

وبلغة الأرقام، أحصى المصدر ذاته بشأن مشاركة الجزائريات في الحياة البرلمانية والحزبية والوزارية وجود 30 جزائرية نائبا في المجلس الشعبي الوطني، أي بنسبة 7.7 بالمائة من العدد الإجمالي للنواب، و4 نساء في مجلس الأمة وامرأتين ترأسان حزبين سياسيين، و3 وزيرات، منهن وزيرتان منتدبتان وامرأة واحدة والية، وهناك امرأتان على رأس بلديتين من مجموع 1541 بلدية على المستوى الوطني.

وإن كانت نسبة تواجد المرأة في الحياة السياسية ضعيفة جدا مقارنة بالكفاءات الموجودة، فإن حظوظها تبدو أوفر بكثير في الحياة المهنية، حيث يحصد العنصر النسوي حصة الأسد في مجال التكوين المهني بنسبة تعدت 60 بالمائة، كما أن نصف عدد الأساتذة الجامعيين هم نساء.

القضاء هو مجال آخر بدأت المرأة الجزائرية تقتحمه بقوة، حيث أوضح التقرير أنها افتكت نسبة 30 بالمائة من العدد الإجمالي للقضاة، 60 بالمائة منهن يشغلن مناصب مسؤولية. ويبدو – حسب المصدر ذاته – أن قطاع الأمن هو أكبر القطاعات الذي يعرف حضورا قويا للنساء خاصة في السنوات الأخيرة، حيث يوظف قطاع الشرطة منذ 1998 ما معدله 700 امرأة سنويا ويحصي جهاز الدرك الوطني الذي بدأ توظيفه للنساء منذ 7 سنوات 61 امرأة.

وعن قراءتها لهذه الأرقام، أعربت رئيسة المرصد الجزائري للمرأة وعضو منتخب في المجلس الشعبي لبلدية القبة بالعاصمة، شائعة جعفري، عن تفاؤلها لمستقبل المرأة الجزائرية ليس فقط في الحياة المهنية بل خصوصا في الحياة السياسية قائلة: "من المؤكد أن وجود الجزائريات محتشم جدا، لكننا متفائلون بما هو آت، خاصة بعد التعديل الأخير للدستور الجزائري الذي نصت فيه المادة 29 مكرر على ترقية حقوق المرأة السياسية من خلال مضاعفة حظوظها في النيابة ضمن المجالس المنتخبة.. الطريق صعب لكن مع وجود الكفاءات والإرادة السياسية ستوجد المرأة الجزائرية لنفسها مكانة مرموقة". حظوظ المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ضئيل ولا تتعدى 7بالمئة.(41)

خاتمة.

إن خروج المرأة للعمل، الذي كان بدافع عوامل متعددة منها المادية، ومنها الحاجة الى تحقيق الذات، هذا ما تمخض عنه إرتفاع في عدد النساء العاملات. فأصبحت بذلك المرأة الجزائرية تعيش في حيزين اجتماعيين مختلفين تماما لكل إلتزاماته ولكل نمط الشخصية الذي فرضها ذلك الوجود الاجتماعي من جهة الى جانب ثقافة المجتمع التي تتحكم وتوجه مسار الوعي الاجتماعي.

بالرغم من كل هذا إلا أن المعالم المشكلة للهوية المهنية للمرأة العاملة التي كانت نتيجة للتوأمة ما بين وجودها الاجتماعي، وثقافة المجتمع الجزائري الذي يحملها ويكرسها الى حد بعيد القيم التي يعتنقها الرجل العربي، والتي من خلالها يتكون نمط التفاعل الاجتماعي مع المرأة العاملة. كل هذه المترتبات لم تتمكن من تحقيق الأمن سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي في المستوى الذي تتطلبها مؤهلات المرأة بشكل عام.

قائمة المراجع:

1- تعريف الهوية، نقلا عن الموقع: http://mawdoo3.com

2- عزة مصطفى الكحكي، تعرض الشباب العربي لبرامج تلفزيون الواقع بالفضائيات العربية وعلاقته بمستوى الهوية لديهم، ص4. نقلا عن الموقع:http://mbenjemaa.blogspot.com

3- – الهوية وإشكالاتها، نقلا عن الموقع: www.lahaonline.come.com

4-الهوية المتعددة الأبعاد، نقلا عن الموقع:http ://www2.gsu.edu/~wwwaus/Al-Khaki2009.pdf

5- تعريف الهوية، نقلا عن الموقع:http://mawdoo3.com

6-الهوية المتعددة الأبعاد، نقلا عن الموقع: http://mbenjemaa.blogspot.com

7- مفهوم الهوية: تاريخه وإشكالاته، نقلا عن الموقع: http://www.ejtemay.com

8- عبد الرحيم تمحري،الهوية المهنية للمدرس: الأزمة وضرورة البحث، نقلا عن الموقع:
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net

9-مفتش التوجيه التربوي وسؤال الهوية المهنية www.oujdacity.net

10- محمد عابد الجابري، حتمية العولمة وقضية الهوية، نقلا عن الموقع: . http://www.djelfa.info

11- بدر بن جويعد العتيبي وأخرون، العولمة الثقافية وأثرها على هوية الشباب السعودي وقيمهم وسبل المحافظة عليها، 1428، ص4).

http://ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Mngmnt/RectorAndDeputies/Hesr

12-- بركات محمد مراد،الأمن الثقافي العربي والإسلامي وآفاق المستقبل ، نقلا عن الموقع:

13--- محمد المهدي شنين، تحولات مفهوم الأمن الإنساني، نقلا عن الموقع:

http://bohothe.blogspot.com

14--محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم .. والعلاقات المتبادلة، نقلا عن الموقع:).

15- وليد عبد جبر، الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستديمة "العراق انموذجا" مجلة كلية التربية، العدد السادس، نقلا عن الموقع:).

16- محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم .. والعلاقات المتبادلة، نقلا عن الموقع:).

17-مروة نظير ، الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني: تحول اهتمام المجتمع الدولي من الدولة إلى الفرد ، نقلا عن الموقع:http://www.ahewar.org

18- الأمن الإنساني مقاربة إيتو- معرفية للدكتور أمحند برقوق، نقلا عن الموقع:

http://www.arabvolunteering.org

19-التوظيف في الجزائر و اليوم العالمي للمرأة مارس 2013

-20http://www.ruqayah.net **عبد الله العلي، الأمن الإقتصادي في القرآن، نقلا عن الموقع:**

21- عبد الله العلي، الأمن الإقتصادي في القرآن، نقلا عن الموقع: http://www.ruqayah.net -

22 مرأة :إعادة بعث سوق العمل و لكن الوصول إلى مناصب القرار يبقى محتشما http://www.aps.dz

23- عبد الرحيم تمحري،الهوية المهنية للمدرس: الأزمة وضرورة البحث، نقلا عن الموقع:
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net

24- عبد الرحيم تمحري،الهوية المهنية للمدرس: الأزمة وضرورة البحث، نقلا عن الموقع:
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net

25- عبد الرحيم تمحري،الهوية المهنية للمدرس: الأزمة وضرورة البحث، نقلا عن الموقع:
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net

26- عبد الرحيم تمحري،الهوية المهنية للمدرس: الأزمة وضرورة البحث، نقلا عن الموقع:
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net

27- عبد الرحيم تمحري،الهوية المهنية للمدرس: الأزمة وضرورة البحث، نقلا عن الموقع:
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net

28- عبد الرحيم تمحري،الهوية المهنية للمدرس: الأزمة وضرورة البحث، نقلا عن الموقع:
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net

29- ص42، المرأة الجزائرية...واقع ومعطيات)

30- التوظيف في الجزائر و اليوم العالمي للمرأة مارس 2013http://arabtravail.blogspot.com

31- **امرأة :إعادة بعث سوق العمل و لكن الوصول إلى مناصب القرار يبقى محتشما**-http://www.aps.dz

32- إعادة بعث سوق العمل و لكن الوصول إلى مناصب القرار يبقى محتشما-23-**http://www.aps.dz**

33- فازية رحماني، **سيدة الأعمـال الجزائرية خديجـة بلهـادي حصول المرأة على مشاريع كان ضربا من الخيال**
/http://wonews.net

34- حظوظ المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ضئيل ولا تتعدى 7بالمئة، نقلا عن الموقع:

http://www.echoroukonline.com

35- **العنف الاسري والعنف ضد المراة - من امرأة من الشرق ، وثلاثية الاختطاف والتهديد والابتزاز للمرأة الجزائرية، نقلا عن الموقع:** http://www.ahewar.org

36- الاتفاقيات الجماعية لمكافحة العنف ضد المرأة العاملة، نقلا عن الموقع:
/http://www.djazairess.com

37-مفهوم الأمن الاجتماعي، نقلا عن الموقع:/http://www.almajd.ps

38-http://www.rawateb.org

39- بلقاسم حوام، وزارة الشؤون الدينية تفتي بجواز زواج المسيار في الجزائر الشروق، 08-05-2012)

40-محمد المهدي شنين،تحولات مفهوم الأمن الإنساني، نقلا عن الموقع: http://bohothe.blogspot.com/

41- نقلا عن الموقع: http://www.echoroukonline.com